

العزوف الانتخابي كتعبير اجتماعي تحليل انثروبولوجي للأسباب والتأثيرات

Electoral Abstention as a Social Expression: An Anthropological Analysis of the Causes and Impacts

موزاوي عبد الحكيم^{1*}  مخبر المشكلات الاجتماعية في المجتمع الجزائري، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر (الجزائر)، abdelhakim.mouzaoui@univ-batna.dz  (<https://orcid.org/0000-0003-0439-4986>)
 إبراهيم بن عرفة،  مخبر الموسوعة الجزائرية الميسرة، جامعة باتنة 1 (الجزائر) brahim.benarfa@univ-batna.dz  (<https://orcid.org/0000-0001-6439-6989>)

تاريخ القبول: 02/19/2025

تاريخ الإستلام: 12/17/2024

ملخص:

يعد العزوف الانتخابي ظاهرة اجتماعية مثيرة للاهتمام، حيث يمتنع الأفراد عن المشاركة في العملية الانتخابية ومن خلال استعراض مسار الانتخابات الجزائرية منذ بدء التعددية السياسية الى الانتخابات الرئاسية الأخيرة مروراً بفترة العشرية السوداء وأحداث الربيع العربي وجائحة كورونا، تطرح إشكالية استقطاب أصوات الناخبين بقوة بغية الحصول على الشرعية الدستورية نسعى من خلال هذا المثال إلى تحليل الأسباب الكامنة وراء هذا العزوف وتأثيراته على المجتمع من خلال قراءة أنثروبولوجية لتأثيرات العولمة والتحول الاجتماعي على مواقف الناس تجاه السياسة والمشاركة المدنية والبحث عن أسباب فقدان الثقة في المؤسسات السياسية والإحباط والشعور بعدم جدوى المشاركة. كما سنسلط الضوء على دور وسائل التواصل الاجتماعي في تشكيل المواقف تجاه الانتخابات، حيث سنتعرض إلى كيف يمكن أن يؤدي انخفاض المشاركة إلى تقويض شرعية الأنظمة السياسية وتآكل الثقة في المؤسسات الديمقراطية، من خلال تقديم فهم أعمق للعزوف الانتخابي كظاهرة اجتماعية، وإيجاد الأسباب لتعزيز المشاركة المدنية الفعالة.

الكلمات المفتاحية: الانتخابات؛ العزوف الانتخابي؛ المشاركة الانتخابية؛ النظام؛ السياسة.

Abstract:

Electoral abstention in Algeria is a notable social phenomenon where individuals choose not to participate in elections. Examining the history of Algerian elections—from the introduction of political pluralism, through the Black Decade, the Arab Spring, and the COVID-19 pandemic—highlights challenges in mobilizing voters to achieve constitutional legitimacy. This analysis seeks to uncover the reasons behind voter abstention, such as loss of trust in political institutions, frustration, and perceived futility of participation. It also explores the impact of globalization, social transformations, and the role of social media in shaping political attitudes. Understanding these factors is crucial for promoting effective civic engagement and reinforcing democratic institutions.

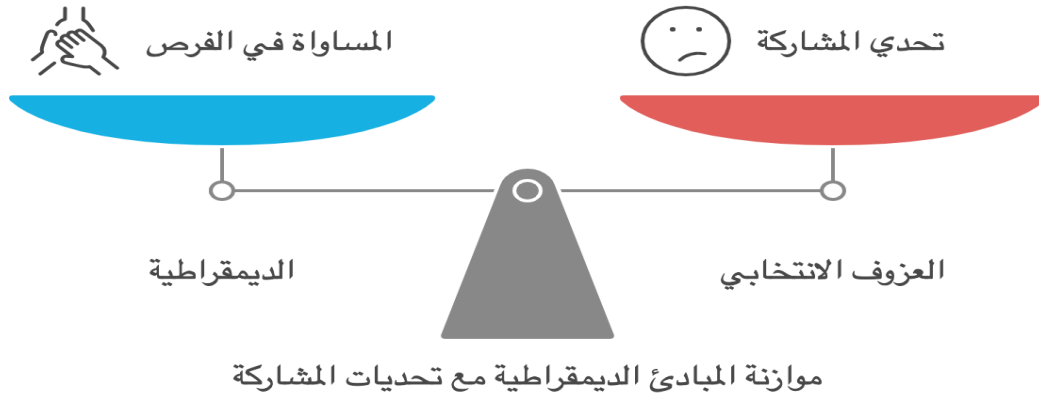
Keywords: Elections; Electoral abstention; Electoral participation; System; Politics.

1. مقدمة

إن الديمقراطية مفهوم تاريخي اتخذ عبر تطور المجتمعات صورا وتطبيقات متباينة تدور حول مثل عليا تتمثل في المساواة بين الناس في فرص الحياة في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما يعد هذا المفهوم من المفاهيم التي حظيت باهتمام العديد من المفكرين، الأمر الذي أدى إلى اختلاف وتنوع تعريفاته، كما أن معظم النظم السياسية والأيدولوجية ادعت تميزها بالديمقراطية، حيث استخدمت هذا المفهوم الإسباغ الشرعية على كل نوع من أنواع ترانبيات القوة السياسية (بركات، 1990)

كما أن ما نراه من تباين في المشاركة الديمقراطية يدعو إلى الحيرة والقلق وأن الكم الكبير من المؤلفات التي تتعلق بهذا الموضوع يؤكد على مصداقية القول التالي: "إن المشاركة الديمقراطية هي أكثر المشكلات حيوية وأهمية في حياة المجتمعات المعاصرة" (بوزراع، 1995) حيث تمثل المشاركة الانتخابية تصويتاً وترشيحاً أحد أهم صور المشاركة السياسية التي يمارسها الغالبية من المواطنين على حد سواء، فهي بمثابة الآلية الوحيدة المتاحة لكل شرائح المجتمع، بغض النظر عن طبيعة التباين بينها وبين الخصائص التي تميزها، كما يعمل انتظام العمليات الانتخابية وتطورها وديمومتها على تحقيق المزيد من المشاركة السياسية للمواطنين إذ يكسبهم ذلك الشعور بالانتماء والمواطنة من خلال المشاركة في اختيار صانعي القرار في البلاد، "إن المشاركة الانتخابية بذاتها ضرورة ملحة فرضها الواقع كي يتمكن المجتمع من صياغة ضمانات ومرتكات النضج والتطور، و مزيد من القدرة على مواكبة المستجدات والتطورات الداخلية والخارجية ومتابعتها والتحكم فيها". (بكار، 2016)

تدخل الانتخابات ضمن الحقوق الأساسية للإنسان والمواطن، لكن نلاحظ تحول المواطن العربي من الدفاع عن الحق في الانتخاب إلى العزوف والأحجام عنها. وإن كانت المشاركة الانتخابية مهمة لقيام أي دولة ديمقراطية وإضفاء الشرعية على كل نظام حاكم، فإن أهميتها تتضاعف في فترة الانتقال الديمقراطي التي يعاقر الوطن العربي لاجتيازها وإنجاحها (خالي، 2024).



صورة من إعداد الباحث باستخدام برنامج NAPKIN توضح حالة التوازن لديمقراطية الانتخابات (NAPKIN AI, 2024)

لذا فإن الانتخابات تشكل حدثاً سياسياً هاماً يعكس تطور النظام السياسي في البلاد. ومع ذلك، فإن ظاهرة العزوف الانتخابي تشكل تحدياً كبيراً يواجه العملية الديمقراطية برمتها. هذا المقال يهدف إلى تقديم تحليل تاريخي وسوسيولوجي للانتخابات الجزائرية، مع التركيز على العوامل التي تؤثر على نسبة المشاركة وأسباب العزوف الانتخابي. من خلال استعراض تاريخ الانتخابات وتحليل البيانات والإحصاءات، نسعى لفهم أعمق لهذه الظاهرة وتقديم استراتيجيات محتملة لزيادة نسبة المشاركة وتعزيز الشرعية الديمقراطية في البلاد.

فدراسة العزوف الانتخابي في الجزائر تحمل أهمية كبيرة لعدة أسباب:

- ✓ فهم الأسباب: تساعد الدراسة في تحديد الأسباب الكامنة وراء عزوف الناخبين عن المشاركة في الانتخابات، سواء كانت سياسية، اقتصادية، اجتماعية، أو ثقافية.
- ✓ تحسين العملية الديمقراطية: من خلال فهم أسباب العزوف، يمكن للحكومة والأحزاب السياسية اتخاذ خطوات لتحسين العملية الانتخابية وجعلها أكثر جاذبية وشفافية للناخبين.
- ✓ تعزيز المشاركة السياسية: يمكن أن تسهم الدراسة في وضع استراتيجيات لزيادة نسبة المشاركة الانتخابية، مما يعزز من شرعية النظام السياسي ويعكس إرادة الشعب بشكل أفضل.

أولاً: ماهية العزوف الانتخابي.

1. تعريف العزوف الانتخابي:

هو عبارة عن ظاهرة ذات أهمية بالغة، "لأنه يعتبر بالمعنى الضيق قراراً متعمداً بعدم التصويت، غير أنه أصبح يطلق على جميع من لا يقترعون لاتصافهم باللامبالاة وفقدان الاهتمام بالأمور الخارجية عن نطاق الأسرة الضيق، أو أنهم يشعرون بالاعترا ب في الحياة العامة، أما الذين يتعمدون الامتناع عن التصويت فهم في العادة يعبرون عن آرائهم احزابهم التي لا تشارك في الانتخاب أو نتيجة لمجموعة من العوامل تتعلق بالظروف السياسية والسوسيو-اقتصادي التي تميز البيئة الداخلية للنظام السياسي السائد" (بيلي، 2004) ولهذا يقول فيليب برو أن العزوف الانتخابي يبدأ انطلاقاً من عدم التسجيل في القوائم الانتخابية كأولى الاشكال التي يظهر فيها، كما يمكن أن يكون عن طريق عدم الذهاب إلى الانتخاب. وفي مستوى ثالث يظهر في إفساد ورقة التصويت أو ترك الظرف فارغاً، وكل هذه المظاهر تعد شكلاً للامتناع عن التصويت (برو، 1988) فالامتناع عن التصويت اذن هو موقف أولئك الذين، رغم تسجيلهم في القوائم الانتخابية، يختارون عدم المشاركة في التصويت خلال الانتخابات. ويمكن أن يكون ذلك لأسباب متنوعة، مثل عدم الاهتمام بالسياسة، أو نقص الثقة في المرشحين أو النظام الانتخابي، أو حتى بسبب عقبات عملية.

ما هو نوع العزوف الانتخابي الذي يجب معالجته لفهم أفضل؟



صورة من إعداد الباحث باستخدام برنامج NAPKIN توضح مفهوم العزوف الانتخابي ((NAPKIN AI, 2024))

ويحدد كل من ليبست ولازارسفيلد في دراستهما حول العوامل التي تحدد مشاركة الافراد في الانتخابات نوعين من العزوف الانتخابي وهما: العزوف المصلحي والعزوف الاضطراري (Brimo, 1968)

2. أسباب العزوف الانتخابي:

تتعدد أسباب العزوف الانتخابي بسبب الروى والحجج التي تقدمها تارة الأنظمة الحاكمة التي تسعى دائماً نحو تحجيم دور هذا العزوف من اجل إضفاء الشرعية على الانتخابات التي هي أساس بقائها وديمومتها وتارة أخرى المعارضة السياسية التي هي بدورها تسعى نحو تضخيم دور وقراءة إيجابية لصالحها لهذا العزوف لنفس الأسباب وهي الصراع على السلطة ومكن تحديد أسباب العزوف الانتخابي المحتملة في أربع نقاط أساسية وهي كالتالي:

1.2 عدم الثقة في النظام السياسي:

حيث انه يبين بأن أصواتهم لم تحدث فرقاً حقيقياً بسبب الفساد أو التلاعب في النتائج و تكثر هذه الظاهرة خاصة حينما يصدر بيان من الأحزاب السياسية المشاركة بالتنديد بنتائج الانتخابات أو التشكيك فيها

وهذا في حالة كانت الأحزاب لها دور فعال في الساحة السياسية. كما قد يكون السبب أصلا هو ضعف المشاركة السياسية الذي يتأتى من غياب التمثيل الحزبي فيصبح الفعل السياسي. بما فيها الانتخابات أبعد عن اهتمامات المواطنين بسبب ضعف استقطاب الأحزاب للناخبين.

2.2 اللامبالاة السياسية:

ويأتي ذلك من نقص في الاهتمام بالسياسة أو شعور بأن القضايا المطروحة لا تؤثر بشكل مباشر على حياتهم اليومية خاصة مع ضعف في التمثيل الحزبي وتأثير وسائل التواصل الاجتماعي وصولا إلى تمجيد كل ما هو تافه.

3.2 عدم وجود خيارات جذابة:

في بعض الأحيان، قد لا يجد الناخبون مرشحين يمثلون تطلعاتهم أو قيمهم، كونهم قدم انبطحوا في نظر الناخبين تحت قبة السلطة فالقوة الذي تكونت بين الشعب والنظام الحاكم وعدم الثقة في النظام السياسي يجعل كل من يشارك في إعطاء السلطة الشرعية والديمومة في خانة المغضوب عليهم.

4.2 العوائق العملية:

قد يواجه الناخبون صعوبة في الوصول إلى مراكز الاقتراع أو قد تكون هناك مشاكل لوجستية تمنعهم من التصويت تصويت البدو الرحل أو الناخبين في بلاد المهجر وبعض البلدان التي لا تجعل من يوم الانتخاب عطلة.



صورة من إعداد الباحث باستخدام برنامج NAPKIN توضح الأسباب الحقيقية للعزوف الانتخابي (NAPKIN AI، 2024)

ثانيا: تاريخ الانتخابات في الجزائر ودور الألة الاعلامية:

شهدت الجزائر منذ استقلالها عام 1962 تطورات ملحوظة في مسارها الانتخابي، حيث سعت إلى بناء نظام سياسي يعكس تطلعات شعبها نحو الديمقراطية والتمثيل الشعبي أين مرت خلالها العملية الانتخابية بمراحل متعددة تأثرت خلالها بالتحولات السياسية والاجتماعية، وفي الوقت ذاته لعبت وسائل الإعلام والاتصال دورًا محوريًا في تشكيل الوعي السياسي وتوجيه السلوك الانتخابي منذ البدايات الأولى لتشكيل الجزائر المستقلة

1.1 المراحل التاريخية للعملية الانتخابية في الجزائر:

- أ. الفترة الأحادية (1962-1988): (بعد الاستقلال، تبنت الجزائر نظام الحزب الواحد بقيادة جبهة التحرير الوطني. خلال هذه الفترة، كانت الانتخابات تُنظم لتأكيد شرعية النظام دون منافسة حقيقية، حيث كانت وسائل الإعلام تحت السيطرة الحكومية، مما حدّ من تنوع الآراء والمعلومات المتاحة للمواطنين.
- ب. الانفتاح السياسي والتعددية الحزبية (1989-1991) مع إقرار دستور 1989، شهدت الجزائر انفتاحًا سياسيًا وتعددية حزبية. أُجريت انتخابات محلية وتشريعية بمشاركة أحزاب متعددة، ولعبت وسائل الإعلام دورًا في نقل الخطابات السياسية، إلا أنها ظلت محدودة التأثير بسبب القيود المفروضة عليها.

ت. الأزمة السياسية والعشرية السوداء (1992-1999) أدت إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية لعام 1991 إلى أزمة سياسية وصراع مسلح. خلال هذه الفترة، كانت وسائل الإعلام تعمل في ظروف صعبة، حيث تعرضت لضغوط من الأطراف المتنازعة، مما أثر على مصداقيتها ودورها في نقل المعلومات.

ث. مرحلة الاستقرار النسبي والإصلاحات (2000-2018) مع بداية الألفية الجديدة، شهدت الجزائر جهودًا لتحقيق الاستقرار وإصلاح النظام الانتخابي. أُجريت انتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية، ولعبت وسائل الإعلام دورًا أكبر في تغطية الحملات الانتخابية، خاصة مع ظهور الإعلام الخاص وتوسع استخدام الإنترنت.

ج. الحراك الشعبي والتغيرات السياسية (2019-2024) في عام 2019، شهدت الجزائر حراكًا شعبيًا أدى إلى استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أُجريت انتخابات رئاسية في ديسمبر 2019، فاز فيها عبد المجيد تبون بنسبة 58% من الأصوات (مبارك، 2019) وفي سبتمبر 2024، أُعيد انتخاب تبون بنسبة تفوق 94%، في ظل انحسار المعارضة واتساع قاعدة التأييد للسلطة الحاكمة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024).

2. دور وسائل الإعلام والاتصال في العملية الانتخابية:

لعبت وسائل الإعلام التقليدية منها والحديثة دورًا محوريًا في تشكيل السلوك الانتخابي والتأثير على المشاركة السياسية في الجزائر، مع ظهور الإعلام الجديد ومواقع التواصل الاجتماعي وازدادت فرص المواطنين في الوصول إلى المعلومات والتفاعل مع الأحداث السياسية أشارت دراسة إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت منصة رئيسية للتفاعل مع القضايا السياسية في الجزائر، حيث احتلت البلاد المرتبة الأولى عربيًا بنسبة 85% في استخدام هذه الوسائل للتفاعل مع القضايا السياسية (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2017) ففي الانتخابات التشريعية لعام 2021 لعبت وسائل الإعلام الجديدة دورًا في تسويق الحملات الانتخابية، حيث استخدم الأحزاب والمرشحون منصات التواصل الاجتماعي للتواصل مع الناخبين والترويج لبرامجهم الانتخابية، كما ساهمت الإذاعات المحلية في نشر الوعي السياسي والتأثير على الرأي العام من خلال تغطيتها للانتخابات

1.2 التحديات والآفاق المستقبلية:

وعلى الرغم من التطورات التي شهدتها العملية الانتخابية في الجزائر لا تزال هناك تحديات تتعلق بضمان نزاهة الانتخابات وحرية الإعلام، تواجه وسائل الإعلام تحديات في تحقيق التوازن بين نقل المعلومات بمصداقية وبين الضغوط السياسية لذلك، فإن تعزيز حرية الإعلام وتطوير التشريعات المتعلقة بالانتخابات يُعدان ضروريين لتعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية في البلاد والتي شهدت التعددية الحزبية نتيجة لمظاهرات 5 أكتوبر 1988¹ هذه الأحداث أدت إلى تغييرات سياسية كبيرة، حيث تم إقرار دستور جديد في عام 1989، الذي أنهى نظام الحزب الواحد وفتح الباب أمام التعددية السياسية والإعلامية في الجزائر والتي قامت عليها سبع انتخابات محلية وتشريعية ورئاسية بنسب مشاركة متفاوتة أحيانا وتقارب أحيانا أخرى ولكن العامل المشترك انها في انحدار مستمر الا في بعض الحالات التي يكون فيها الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ميئاً لصعود طفيف ثم يعود المنحنى والارقام الى النزول مرة أخرى للأسباب نفسها الإقليمية والوطنية والتي سوف نعرضها لاحقا هذه الانتخابات ونسبها جاءت كالآتي:

نسب المشاركة في الانتخابات الرئاسية الجزائرية منذ تعديل الدستور في عام 1989 (cfce.ina-elections، 2024)

¹ أحداث 5 أكتوبر 1988 في الجزائر كانت نقطة تحول مهمة في تاريخ البلاد. في هذا اليوم، خرج آلاف الجزائريين إلى الشوارع في مظاهرات واسعة النطاق احتجاجاً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتردية. أدت إلى سقوط العديد من القتلى والجرحى. الأرقام الرسمية تشير إلى مقتل 169 شخصاً، بينما تقدر بعض المصادر غير الرسمية العدد بأكثر من 500 قتيل وآلاف المفقودين.

نسب المشاركة في الانتخابات التشريعية الجزائرية منذ تعديل الدستور في عام 1989:		
السنة	التاريخ	نسبة المشاركة
1991	26 ديسمبر	59.0%
1997	5 يونيو	65.5%
2002	30 مايو	46.0%
2007	17 مايو	35.6%
2012	10 مايو	42.9%
2017	4 مايو	35.4%
2021	12 يونيو	30.2%

نسب المشاركة في الانتخابات المحلية الجزائرية منذ تعديل الدستور في عام 1989:		
السنة	التاريخ	نسبة المشاركة
1990	12 يونيو	65.5%
1997	23 أكتوبر	65.5%
2002	10 أكتوبر	46.0%
2007	29 نوفمبر	44.0%
2012	29 نوفمبر	44.3%
2017	23 نوفمبر	46.83%
2021	27 نوفمبر	36.58%

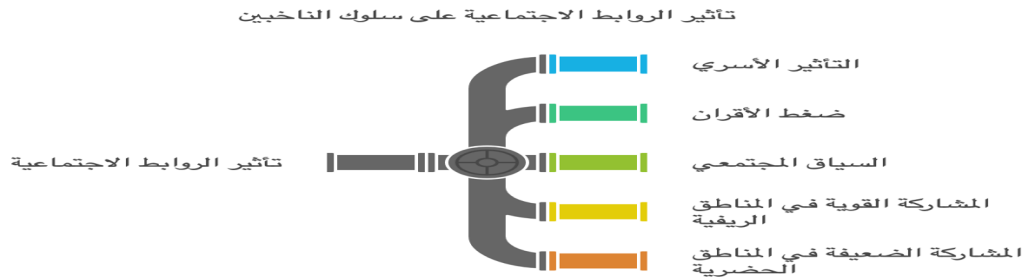
من خلال هذه النتائج نلاحظ جليا الانخفاض الهائل في نسب المشاركة سواء ما تعلق منها بالرئاسية او المحلية، فمن خلال الجدول رقم واحد نسجل انخفاضا بحوالي 27 نقطه خلال مدة زمنية من 1995 الى 2024 وفي المقابل نلاحظ انخفاض نسبه المشاركة من 59% الى 30.2% في الانتخابات التشريعية اي بحوالي 29.8 نقطة أما في الانتخابات المحلية فان الانخفاض من سنه 1990 الى سنه 2021 بحوالي 28.92 نقطه وهي نسب متساوية تقريبا وهذا ما يدل على أنه لا يوجد فرق كبير في نسب المشاركة بين مختلف انواع الانتخابات في الجزائر. هذه النتيجة تختلف اختلافا جذريا بين نظيراتها في العالم حيث نجد ان اعلى نسبه للمشاركة هي في الانتخابات المحلية وهذا راجع ربما الى قرب المترشحين من الناخب والعدد الهائل للمترشحين الذين يقومون بدور التعبئة الجماهيرية من اجل حشد اكبر قدر ممكن من المشاركين في العملية الانتخابية فالقبلية تلعب دورا كبيرا في حشد الأصوات وبالتالي الفوز في الانتخابات وهذا يختلف اختلافا جذريا بالنسبة للانتخابات التشريعية التي يترشح فيها شخص واحد عن كل ولاية اضافه الى ان دور النائب يقتصر على التشريع لا اكثر وهو ما يجعل المواطن يشعر بانه لا يفيدده مباشرة.

ثالثا: قراءة في المؤشرات والدلالات وفق النظريات المفسرة للسلوك الانتخابي:

يُعَدُّ السلوك الانتخابي أحد مظاهر السلوك السياسي، ويُعَبَّرُ بشكل واقعي عن المشاركة السياسية بمفهومها الغربي، حيث يتميز بطبيعة جماعية، أي أنه سلوك جماعي ذو أبعاد إحصائية، ومن خلال تحليل البيانات الإحصائية، يمكن للباحث التعرف على العوامل المؤثرة في الاختيارات الانتخابية للهيئة الناخبة لصالح حزب معين. كما تساعد الدراسات في فهم الصراع بين المجموعات السياسية المختلفة. ولهذا السبب، يرى "ريتشارد روز" أن الانتخابات ظاهرة متعددة الجوانب تتجاوز مجرد تعبير بسيط عن تفضيلات الفرد للأحزاب، فهي تعكس تأثيرات كبيرة تمارس عليه (Rose, 2000).

حيث أن فهم طبيعة هذه التأثيرات يساعد في فهم الخريطة السياسية داخل المجتمع وقواعد اللعبة السياسية. فالنظام السياسي يعد محددًا رئيسيًا لنظام الأحزاب السياسية، والذي بدوره يشكل طبيعة النظام السياسي القائم فنظريات السلوك الانتخابي تهدف إلى فهم العوامل التي تؤثر على قرارات الناخبين وسلوكهم أثناء الانتخابات. بغية التنبأ بمآلات العملية السياسية في البلد لما للانتخابات من أهمية ودلالة على الساحة السياسية. فمما لا شك فيه ان الانتخابات هي التي تعطي الشرعية للسلطة الحاكمة والعكس صحيح ولهذا تعددت النظريات المفسرة للسلوك الانتخابي وفقا للمدارس المكونة لهذا الفكر أو ذاك وسنتطرق إلى بعض النظريات الرئيسية في هذا المجال والتي نراها تتناسب مع فهم العزوف الانتخابي في الجزائر:

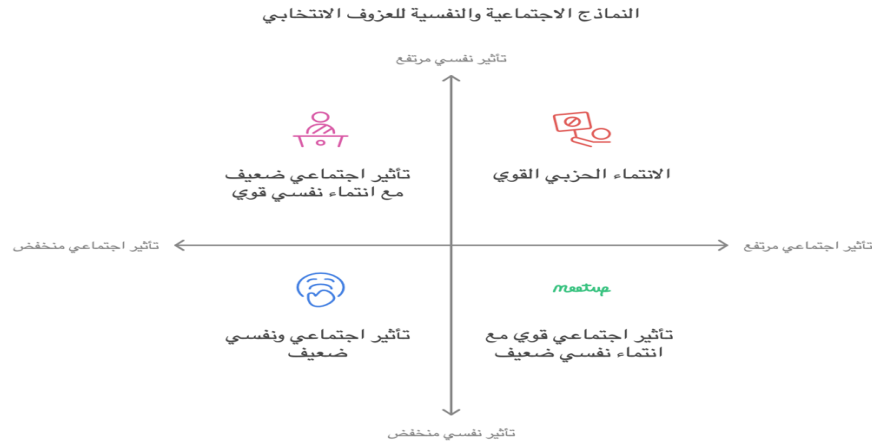
1.3 نظرية الناخب الاجتماعي أو النموذج الاجتماعي: والذي يُعرف غالبًا باسم مدرسة كولومبيا، مع المرجع الرئيسي في المكتب التطبيقي للبحوث الاجتماعية بجامعة كولومبيا، والذي يبدأ عمله بنشر الكتاب. خيار الشعب (لازارسفيد، بيرلسون، وجوديت، 1944) ويركز على تأثيرات العوامل الاجتماعية (Antunes, 2010) تركز هذه النظرية على تأثير العوامل الاجتماعية مثل الأسرة، الأصدقاء، والمجتمع على سلوك الناخبين. حيث يميل الأفراد إلى التصويت بطرق تتماشى مع مجموعاتهم الاجتماعية فحينما تكون الروابط الاجتماعية قوية مثل المجتمعات الكلاسيكية وفي الأرياف حيث تسود القبلية والعشائرية التي تفرض على الفرد مؤازرة افراد قبيلته فالعصبية كما يحددها ابن خلدون في المقدمة هي ركيزة أساسية للملك مثله مثل الدين (لابيكا، 1980) فكلما تمدن الريف قلت العصبية ولهذا فان أصحاب هذه النظرية يميلون إلى استخدام متغيرات جغرافية للتعبير عن تغير قوة العلاقات الاجتماعية بين الريف والمدينة ولهذا نلاحظ ان نسبة المشاركة في الانتخابات في الجزائر تكون قوية في الريف، وفي المناطق الداخلية أكثر منها في الشمال الساحلي وفي الصحراء أكثر منها في الهضاب وقد اسهب ابن خلدون في التمييز بين هذه المناطق بما يساعد على فهم أكثر لأسباب السلوك الانتخابي بسبب ضعف أو قوة الروابط الاجتماعية.



صورة من إعداد الباحث باستخدام برنامج NAPKIN توضح تأثير الروابط الاجتماعية (NAPKIN AI، 2024) ومن خلال الإحصاءات المتواجدة على مستوى المرصد الوطني للإحصاء أن أكثر نسب للمشاركة وبالتالي قلة العزوف الانتخابي يكون في المدن الساحلية والكبرى منها ثم الأصغر فالأصغر وهذا دليل قوي على ان الناخب كلما ضعف الروابط الاجتماعية لديه كلما ابتعد أكثر عن الحياة السياسية وبالتالي عن التصويت لهذا او ذاك وعادة ما يكون هناك اختلاف بين الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية ففي المحلية تكون نسبة المشاركة أقوى بكثير من نسبة المشاركة في التشريعية والرئاسية وذلك راجع أساسا كما قلنا سالفًا إلى كون عدد المترشحين في المحليات أكبر بكثير من التشريعية ناهيك عن الرئاسية وهذا العدد الكبير يخلق معه بالضرورة شبكة من العلاقات الاسرية والاجتماعية الأخرى بما يؤهل العدد في المشاركة الانتخابية الى تصاعد.

2.3 النموذج النفسي الاجتماعي، أو نظرية الناخب العاطفي: الذي تم تحديده أيضًا باسم مدرسة ميشيغان، والذي له مرجعه الرئيسي في أعمال كامبل، كونفيرس، ميلر وستوكس (1960) -الناخب الأمريكي - ويفترض أن تحديد هوية الحزب هو العامل الرئيسي وراء سلوك الناخبين (Antunes, 2010) وتشير إلى أن العواطف

والانتماءات الحزبية تلعب دورًا كبيرًا في تحديد سلوك الناخبين. الناخبون يتخذون قراراتهم بناءً على مشاعرهم تجاه الأحزاب والمرشحين بدلاً من تحليل عقلاني للسياسات



صورة من إعداد الباحث باستخدام برنامج NAPKIN توضح التفسيرات النفسية والاجتماعية (NAPKIN AI، 2024) هذا النموذج يمكن تتبعه من خلال بداية الانفتاح السياسي في الجزائر ووصول عدد الأحزاب الجزائرية الى اكثر من ستين حزبا بعد عطش للحرية السياسية التي تميزت بالانتقال من نظام الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني) لسليل جيش التحرير الى التعددية السياسية التي فتحت الباب نحو هيكلية التنظيمات السياسية من السرية الى العلنية وهي فترة تميزت بقوة الأحزاب في استقطاب الشعب وتسييسه وأتذكرو أنا في الجامعة الجزائرية في تسعينات القرن الماضي قوة تسييس الجامعة التي كانت آنذاك عمود العمل السياسي في البلد، فمقارنة بالجيل الحالي نلاحظ فرقا شاسعا في نسب المشاركة في الحياة السياسية في الجامعة الجزائرية وهذا بحد ذاته ثيمة بحثية تستحق البحث والغوص فيه.

3.3 نظرية الاختيار العقلاني، والتي يشار إليها أيضًا كـ **نموذج للتصويت الاقتصادي**: أو حتى باسم مدرسة روتشستر، والتي يعتبر عملها البارز هو عمل أنتوني داونز (1957) — النظرية الاقتصادية للديمقراطية - وهذا يركز على متغيرات مثل العقلانية والاختيار وعدم اليقين والمعلومات (Antunes, 2010) هذه النظرية ترى أن الناخبين يتصرفون بطريقة عقلانية، حيث يقومون بتحليل الفوائد والتكاليف المحتملة لكل خيار انتخابي قبل اتخاذ قرارهم. الانتخابات تُعتبر كسوق والناخبون كمستهلكين يبحثون عن "المنتج" الذي يلبي احتياجاتهم بشكل أفضل. وهذا ما نلاحظه بشكل جلي مع الانتخابات الرئاسية 1995 الذي فاز فيها الرئيس اليميني زروال بنسبة 75.68% وهي الانتخابات التي جاءت بحثا عن بصيص أمل لإنهاء العشرية السوداء في البلاد وقد تجسد ذلك بقانون الرحمة ثم قانون الوثام المدني الذي نسب الى بوتفليقة في انتخابات 1999 والتي فاز فيها بنسبة اقل من سابقتها نظرا للحيثيات التي رافقت أولا استقالة الرئيس زروال قبل انتهاء عهده ومن ثم ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي حاول تحسين صورته لدى الشعب من التهمة المنسوبة اليه في فترة توليه منصب وزير خارجية في عهد الرئيس هواري بومدين، الى انسحاب المرشحين للرئاسة في آخر لحظة وعشية الانتخابات الرئاسية .



صورة من إعداد الباحث باستخدام برنامج NAPKIN توضح نظرية الاختيار العقلاني وشروطها (NAPKIN AI، 2024)

يتجلى كذلك الاختيار العقلاني أو المنطق الاقتصادي في العهدة الثالثة لانتخاب رئيس الجمهورية فاستطلاعات الرأي التي قمت بها في مدينة قسنطينة لدى بعض الشباب التجاري عن المشاركة الانتخابية لاحظنا هذا المنطق العقلاني من خلال حساب الفائدة من بقاء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على سدة الحكم وهو الذي فتح باب القروض للشباب بما يسمى ANSEJ فالخوف من مجيء رئيس جديد الى سدة الحكم ومطالبة هؤلاء الشباب بتسديد القروض جعل هؤلاء الشباب يصرحون علنا ان بقاء بوتفليقة لمصلحتهم احسن من ذهابه خاصة ان الكثير منهم يتهرب من تسديد مستحقاتهم على أمل الاعفاء عنها من طرف رئيس الجمهورية . وقد يسمي البعض من الباحثين هذه العملية بشراء السلم الاجتماعي او غيرها من التسميات الا انها واقع فالناخب يحسب نسب الفائدة التي يمكن الحصول عليها من انخراطه في العملية السياسية واختيار فلان عن إعلان كل ذلك وفق نظام الريح والخسارة. وفي اعتقادي أنه لهذا السبب فان الأنظمة الحاكمة والأحزاب التي تمثلها خاصة في البلدان التي تعتمد على القطاع العام بشكل أساسي مثل الجزائر هي التي تسيطر على المشهد السياسي وبالتالي على نسب النجاحات في الانتخابات فالمواطن الذي يربط قوت يومه بالدولة (الذي يمثلها حزب ما) سيحسب الف حساب قبل ان يختار غير ما اعتاد عليه ف: "قول الحق في وجه السلطة و آلهة تفشل دوما " (سعيد، 1997) على حسب ادوارد سعيد مصطلحات لا أساس لها من الصحة بل الاصح مات الملك يحيا الملك هو السائد في مثل هكذا مواقف.

خاتمة:

ظاهرة العزوف الانتخابي في الجزائر تعكس تراجع ثقة المواطنين في العملية السياسية، مما يؤدي إلى انخفاض نسب المشاركة في الانتخابات. تتعدد أسباب هذا العزوف، منها الشعور بعدم جدوى التصويت، والاعتقاد بعدم حدوث تغيير حقيقي، بالإضافة إلى ضعف ثقة الناخبين في المرشحين والأحزاب السياسية ولمعالجة هذه الظاهرة يجب تعزيز الشفافية في العملية الانتخابية لضمان نزاهتها، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في توعية المواطنين بأهمية المشاركة السياسية، كما ينبغي تطوير برامج سياسية تعكس تطلعات الشباب وتلبي احتياجاتهم، خاصة أن هذه الفئة تشكل نسبة كبيرة من المجتمع الجزائري، بالإضافة إلى ذلك، يمكن لوسائل التواصل الاجتماعي أن تلعب دورًا محوريًا في تحفيز المشاركة الانتخابية، من خلال حملات توعية وتواصل مباشر بين المرشحين والناخبين، مما يساهم في بناء جسور الثقة وتعزيز الانخراط السياسي، وفي النهاية يتطلب التصدي لظاهرة العزوف الانتخابي جهودًا مشتركة من الحكومة، الأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، بهدف بناء نظام سياسي يعكس تطلعات المواطنين ويشجعهم على المشاركة الفعالة في صنع القرار.

